

حديث الرئيس العماد عون لصحيفة المحرر نيوز ما نريده من سوريا هو حقنا المشروع في الحرية خروج سوريا من لبنان لا ينهي العلاقات بل يصححها

أجرى المقابلة الصحافي نهاد الغادري

5 شباط 2005

كم تبدلت الدنيا والأحوال بهذا الرجل عجيب الايمان، عجيب الاصرار على موقفه. فمن منفاه بعيداً خمسين كيلومتراً عن باريس حيث كان يعيش وحيداً شبه سجين، مقيد الحرية داخل ذلك البيت الريفى المتواضع الصغير، وكنت أقصده هناك لنقضي وقتنا في الحديث عن كل شيء وكان لبنان هو الموضوع في حديثه وحلمه، الى المنطقة السابعة عشرة من باريس حيث لا ينقطع رنين هاتفه ولا ينقطع زواره، قداماهم والجدد، يقصدونه لحديث عن العودة والمستقبل بعد أن تجاوزت الأحداث ذلك الماضي البعيد لتفرض بالقرار 1559 شروط مستقبل مختلف ولتجعل من أصدقاء الأمس خصوم اليوم ومن خصوم الأمس أصدقاء اليوم.. وتلك هي الأيام، نداولها بين الناس.

إنه العماد ميشال عون رئيس الحكومة الأسبق، مالى حاضر لبنان وشاغل المعارضة والموالة، يتسابق اليه الفريقان كل لأسبابه بعد أن كان مرفوضاً أو منسياً.. ومعه في بيته، كان هذا الحوار الذي امتد ثلاث ساعات، من الحديث عن الماضي ولبنان والمستقبل:

- قلت له بعد حديث لم يخل من ذكريات الماضي: إلى أين، ماذا تريد اليوم، ما هو موقفك من سوريا وهل تحمل لها مشاعر سلبية.. ما دورك في القرار 1559، ومن قبله قانون محاسبة سوريا وتحريم لبنان.. ما موقفك من الطائف.. ما موقفك من حزب الله.. ما موقفك من الفلسطينيين والتوطين.. ما موقفك من النظام في لبنان.. أخيراً: موقفك من خصوم الأمس أصدقاء اليوم أو العكس..؟

ضحك وقال: لنبدأ من العلاقة مع سوريا بما هي الأشد إلحاحاً وضغطاً على الواقع السياسي. ما أريده كلبناني هو أن تخرج سوريا من لبنان بقواتها وأجهزتها لتبقى فيه بعلاقات جوارها الحسن.

- قلت مقاطعاً، ولكن خطاب التحرير الذي يردده انصارك ومن يتفق معك يبدو نقيضاً لذلك. إنه يستخدم تعابير ومصطلحات معادية لا تتفق وما أشرت إليه من حسن الجوار.

قال: دعك من التحديات والمواقف المتشنجة التي كثيراً ما تكون ردود فعل على مواقف وأخطاء أكثر مما هي مواقف مبدئية. أنت تعرف الواقع اللبناني حيث التحديات تفرض ردود فعلها. ولكننا حين نتحدث بهدوء ومسؤولية فإننا نعرف أن ما نريده لا يتجاوز حقنا في الحرية وفي القرار الحر، ولأننا نعتقد أن حريتنا هي في جوهرها حرية لسوريا بما هي شريك ماض ومستقبل فإننا لا نتطلع لبناء مواقف أو سياسة معادية لها، إننا نعرف جيداً حقائق التاريخ والجغرافيا وموجباتهما، وهي حقائق تفرض نفسها على أي سياسة وطنية، ولكن هذه الحقائق تختصر بتعبير الجوار لا التمدد. ما نريده من سوريا اليوم هو مغادرة الأرض اللبنانية وترك اللبنانيين يقررون علاقاتهم بها وبالعالم وبأنفسهم بحرية. ولن نكون غير أصدقاء نأخذ بعين الاعتبار أمنها ومصالحها المشروعة بقدر ما نأخذ بعين الاعتبار أمننا ومصالحنا الوطنية المشروعة. ولعلك تذكر ما سبق وقلته لك: لا يحكم من لبنان ضد دمشق، ولا يحكم لبنان من دمشق. وإذن فإن موقفنا متواز في مسؤوليته، نعرف ما هو حق لنا، ونعرف ما هو حق علينا.

وتابع العماد عون بهدوء لافت: إن جوهر خلافنا مع النظام في سوريا محدد. وأنا أقول النظام في سوريا متجنباً استخدام كلمة سوريا والسوريين، لأن الخلاف يكون بين الأنظمة لا بين الشعوب، وبين المسؤولين والحكام لا بين المواطنين. ولأنني أحترم الشعب السوري وخياراته، فإنني أريد من سوريا أن تحترم الشعب اللبناني وأن تتركه لخياراته، وستجد سوريا أنها أقرب الى لبنان الحر واللبنانيين الأحرار من خارج الأرض اللبنانية أكثر مما هي من داخلها تتحكم بها وبشعبها. فحين تزول أسباب النعمة والاعتراض والرفض لا تبقى سوى أسباب الصداقة والعلاقات الطيبة والمصالح المشتركة التي تبنيها الإرادة المشتركة لا الفرض أو القهر أو التدخل.

باختصار: أحمل مشاعر سلبية للنظام السوري في وجوده بلبنان، ومشاعر إيجابية لسوريا والسوريين في سوريا.

- قلت: إنك تتحدث ويتحدث كثيرون آخرون من الخصوم والمعادين لسوريا كما من الموالة عن علاقات خاصة طيبة مستقبلاً مع سوريا، فما هو تحديدك لهذه العلاقات الطيبة..؟

قال: لنصحح التعبير أولاً. فلا خصومة أو عدااء لسوريا في موقفى السيا سي، وربما في مواقف الكثيرين أيضاً من المعارضين. الاختلاف والاعتراض شيء والخصومة والعداء شيء آخر. نحن مختلفون مع سوريا ومعارضون لوجودها في لبنان ولكننا لسنا معادين لها. إننا ندرك مسؤولية

المستقبل وحاجة البلدين لعلاقات جوار طيب ومصالح مشتركة على جانبي الحدود. كل ما نطلبه هو علاقات متكافئة. علاقات أُنَادَ لا تواجع. علاقات جوار حسن. علاقات موثقة في اتفاقات تأخذ بعين الاعتبار وجود فريقين وبلدين وسلطتين شرعيتين. ما سوى ذلك ليس موضوعنا ولن نسمح لأنفسنا بالتدخل في شأن سوري. من هنا أقول تصحيحاً: إن الخلاف والاختلاف هو بين معارضين وموالين لا بين معادين لسوريا ومستزلمين لها. أي إننا نرتقي بمن نختلف معهم فنصنفهم على أنهم ذوو اجتهاد وليسوا أدوات. وقد يفاجئ الكثيرون القول إن سورية ستكتشف أن لبنان الحر المستقل أضمن لأمنها وعلاقات جوارها به من شكل علاقاتها الحالي.

- قلت وماذا عن العلاقات والاتفاقات السورية اللبنانية التي تمت خلال المرحلة السابقة؟

قال: موقفنا منها هو إعادة النظر فيها وتصحيح خللها. فما كان منها متكافئاً وفي مصلحة البلدين حافظنا عليه، وما كان منها مخرلاً بالتساوي والمصلحة الوطنية أغيناه أو عدلناه. وفي كل حال فإن نظرتنا لهذه العلاقات يحددها تعبير المصالح المشتركة بمنظور بلدين جارين.

- قلت لنحدد مثلين في هذه العلاقة اليوم: العمالة السورية في لبنان، والودائع المالية والعلاقات المصرفية.

قال: أما الودائع المالية فهي جزء من النظام المصرفي اللبناني الذي نحرض على أمنه وسريته فلا خوف عليها ولا تدخل فيها إلا أن تكون مخالفة للقانون أو متحكمة بالقرار الاقتصادي وهو ما لا دليل عليه أو شكوى منه وبالتالي فإنها خارج أي بحث.

وأما عن العمالة فدعني أصارحك. إن وضع العمالة السورية الحالي هو أسوأ للعمال السوريين أنفسهم منه للبنان. فهم يعملون من دون أي قواعد وضوابط أو حقوق. من هنا فإن تنظيم هذه العمالة في حدود الحاجة إليها مع ضمان حقوقها وتنظيم وجودها هو في مصلحة العمالة السورية وليس ضدها. في الوضع الحالي لا يتمتع العامل السوري بأي حق ولا ضمان له. إنه عامل عابر. وكثيراً ما ينام في العراء أو يطرد من العمل وتؤكل حقوقه. إن من ضمن شروط إعادة النظر في العلاقات اللبنانية السورية تنظيم العمالة حقوقاً وواجبات، وسيكون لها الأفضلية حيث الحاجة. أما أن تظل عمالة طيارة تعبر الحدود وتعود، تعطي كثيراً وتأخذ قليلاً أو العكس فهذا ما نرفضه ويجب أن نرفضه سوريا. إضافة إلى ما قد يستخدم به البعض هذه العمالة في غير مهمة العمل، وأنت تعرف ما أقصد...؟؟

- قلت: ننتقل الآن إلى القرار 1559، ومن قبله قانون محاسبة سوريا وتحرير لبنان، هل تعترض أم تؤيد، وما دورك في القرارين..؟

قال: لنفصل بين القرارين أولاً، ولنفصل في قانون محاسبة سوريا بين جزئين:

جزء يتصل بمحاسبة سوريا ولا دخل لنا به فهو قرار أميركي كان يدور الحديث عنها في الكواليس..

وقانون تحرير لبنان الذي أثاره اللبنانيون الأميركيون وكان لأنصارنا هناك، ممن شكلوا قوة ضغط أميركية داخلية مشروعة، دور في صدوره.

وقد حدث أن المشرّع الأميركي رأى دمج المشروعين في مشروع واحد، وأنت تعرف من خبرتك بأميركا أن آلية استصدار القوانين معقدة وتتداخل فيها المصالح بالقيم الأميركية والمبادئ. من هنا فإن القانون بأحد شقيه أي تحرير لبنان هو مشروعنا، وبشقه الآخر أي محاسبة سوريا هو مشروع أميركي، وقد تم دمجهما في مشروع واحد بقرار بين مجموعات عمل الكونغرس الداخلية التي ساهمت في القرارين. وأنا أوضح هذا للتفريق بين موقفين مختلفين داخل القانون: موقفنا من تحرير لبنان وهو ما نناضل من أجله، وموقف بعض عناصر الكونغرس الذين تحركهم القيم أو المصالح الأميركية لمحاسبة سوريا في مواقفها وسياساتها وهو شأن محض أميركي سوري لا دخل لنا فيه.

وتابع العماد عون يقول: أما القرار 1559 فهو قرار دولي اعترض عليه رجال سوريا في لبنان ولم تعترض عليه سوريا على الأقل علناً. لقد فرضت القرار ظروف ما بعد الحرب على العراق ورغبة المجتمع الدولي بتسوية أوضاع المنطقة وإعادة تنظيم علاقاته بها وعلاقات فرقائها بعضها على ضوء ما استجد بعد الحرب. وإذن، فهو أكبر منا جميعاً وكل محاولة لتفسيره على أنه تم بضغط هذا السياسي أو ذلك، هذا الفريق أو ذلك، طفولة سياسية أو هرب من مواجهة الحقائق الجديدة في علاقات العالم ومصالحه بالمنطقة. طبعاً لا أخفي تأييدي له لأنه يستجيب لمطليبي الوطني ولكنني لست طرفاً فيه، وهو يعينني بقدر ما يحرق إرادتي الوطنية لا بقدر ما يحمل من أهداف أخرى تتجاوز لبنان. على أي حال، فإن مسؤولية القرار تقع على مسيباته أي استمرار الوجود السوري في لبنان

لا على مؤيديه، وكل ما ينتج عنه مستقبلاً يحمل مسؤوليته رافضوه لا مؤيدوه.

- قلت: وماذا عن العلاقات اللبنانية اللبنانية في جو الانقسام الحالي بين فريقين..؟

قال: إن بعض الانقسام الحالي هو حق لمن نختلف معه، وبعضه مصنوع ومصطنع. فأما الحق فهو جزء من طبيعة الاختلاف في المجتمع الواحد، وأما المصنوع والمصطنع فإننا نعتبر خلافنا معه جزءاً من خلافنا مع سوريا ينتهي بمجرد خروجها وتحرير الإرادة الوطنية اللبنانية من هذا التداخل بين خطين وثقافتين.

- قلت مقاطعاً: ماذا تقصد بتعبير ثقافتين؟

قال: ثقافة الديمقراطية والرأي الآخر، وثقافة الرأي الواحد، إنها أصل المشكلة. ولو حدث أن أخذت سوريا بالنظام الديمقراطي لزال الكثير من المخاوف واقترب البلدان أكثر من تشابك المصالح والقيم والمفاهيم والتنسيق.

وتابع العماد عون يشرح موقفه من الانقسام اللبناني اللبناني، قال: إن من حق اللبنانيين أن يختلفوا في ما بينهم وأن يحتكموا لقواعد العيش المشترك وما يلده الحوار الحر في ما بينهم من قواعد سواء تلك التي ينص عليها دستور مكتوب أم ينص عليها العرف.

على أي حال فلست أعتقد أن مجرد خروج سوريا سوف يعني أن كل شيء قد انتهى، لأن خروج سوريا وتحرير الإرادة اللبنانية سيكونان مجرد بداية لتوضيح العلاقات الداخلية والسياسات وتحديدها، وسيكون أساس هذا كله العيش المشترك والمصلحة الوطنية. وربما أضفت ملاحظة هنا: إن سيادة روح المواطنة والقانون يحلان الجزء الأكبر من المشكلات الطائفية ويقتربان أكثر بالمجتمع اللبناني من الوحدة الوطنية.

- قلت: هل تعتقد أن حوار تيارك والمعارضة اللبنانية وبخاصة الأستاذ وليد جنبلاط هو حوار مرحلي ذو هدف انتخابي أم هو يتجاوز هذا البعد ويتطلع لتأسيس سلطة وطنية بمنظور جديد للبنان مختلفة..؟

قال: من ناحيتنا فإننا نتطلع لتأسيس موقف مشترك طويل المدى والنفوس هدفه إقامة لبنان جديد. من هنا فإن حوارنا مع المعارضة بكل أطرافها وفرقاتها وأحجامها يتجاوز الانتخابات إلى ما بعدها. نريد أن نعرف مسبقاً إلى أين نسير معاً وما هي حدود اتفاقنا. نحن من جانبنا لسنا معنيين بالانتخابات إلا من زاوية تحرير الإرادة الوطنية وبناء لبنان المستقبل. وسنجد أنفسنا في الخندق نفسه مع كل من يشاركنا هذه النظرة. على أي حال، فإن هنالك نوعين من الاتفاقات في العمل السياسي: التحالف المرحلي الموقت، والاتفاق الدائم الثابت. ونحن على استعداد للتعامل مع هذين الشكلين من العلاقات.

- قلت: كثر الحديث مؤخراً عن عودتك فمتى تعود..؟

قال: إن التحضير للعودة قائم وهو قريب، وإذا كنت لا أستطيع تحديده بالتاريخ فلأنني الطرف الآخر ولست طرف القرار. أنت تعرف الإجراءات والتركيبات والترتيبات وتناقض المواقف والإشارات والمساومات المضحكة ومخاوف البعض التي منعت عودتي. كل ما أستطيع أن أقوله اليوم هو أنني عائد لأرض الوطن بالتوقيت الذي أقدر أنه ملائم.

- قلت: نصل الآن إلى موضوع شائك. ما هو موقفك من حزب الله؟

قال: الموضوع ليس شائكاً. إنه واضح. يقول حزب الله إنه موجود بسبب مزارع شبعا. حسناً. لتقدم سوريا وثيقة تؤكد فيها للبنان لبنانية المزارع وسنلتقي معه في المطالبة بها، فإذا أمكن للإرادة الدولية تحريرها بعد هذا التوثيق انتهى مبرر احتفاظ الحزب بسلاحه، وإذا لم تستطع الإرادة الدولية تحرير ما تبقى من الأرض اتخذ لبنان بإرادته الوطنية المشتركة قرار المواجهة السياسية وغير السياسية. الموضوع كله بيد سوريا، فإما أن المزارع سورية فهي إذن مشمولة بالقرار 242 ولا مبرر لبقاء حزب الله بسلاحه في الجنوب، وإما أنها لبنانية فهي إذن مشمولة بالقرار 425 وبالتالي فتحريرها أيضاً إرادة لبنانية مشتركة تخضع لموجبات هذه الإرادة. على أي حال فما يجب توضيحه هو أننا لسنا متواطئين مع الذين يريدون القضاء على حزب الله، ونريد منه أن يحمل مسؤوليته في توفير أمن المجتمع اللبناني واستقراره السياسي برهانه الوطني الداخلي.

- قلت: قد يفاجئك السؤال: إذا وصلت إلى الحكم أو كنت في موضوع القرار فهل تقيم صلحاً مع إسرائيل..؟

قال: موضوع الصلح والسلام موضوع عربي ويتجاوز قدرة أي حاكم لبناني مهما كان اتجاهه. من هنا فإنني أقول إن ما يحتاجه لبنان في ظروف الانتظار هو إقامة مركزية أمنية تمنع جعل لبنان أرض اختبار أو أرض قتال بالوكالة أو صراع إقليمي يتجاوز قدرات لبنان وحاجته الوطنية. يريد العرب السلام ويريد لبنان. فإذا تحقق ما تبقى منه عربياً التحق به لبنان وإذا انتظروا انتظر. وفي الحالين فإن لبنان يظل معنياً بالسلام بوصفه إرادة عربية ودولية وحاجة لكل أطرافه. ولكننا لن نستبق الأمور ولن نتجاوز الممكن.

- قلت: نتقل إلى الطائف الذي سيكون محور نقاش وخلاف لبنانيين. ما موقفك منه..؟

قال: بدلاً من أن تسألني عن موقفي من الطائف اذهب واسأل عنه أهل الطائف أولاً..؟ إنهم يخرقونه كل يوم ويعتبرونه مجرد محطة انتظار أو وقوف. يخرقونه بالتمديد، ويخرقونه ببقاء القوات السورية أكثر مما حدد لها اتفاق الطائف من زمن، ويطالب بعض أهله بتعديله في هذه النقطة أو تلك. وإذن، فإن الطائف ليس حلاً سحرياً. إنه اتفاق بين فريق من اللبنانيين على نقاط مشتركة يصلح بعضها، وقد تجاوز الزمن بعضها، وبعضها ولد ميتاً. على أي حال فلا شيء مقدساً سوى الوطن وشعبه وحياة فرقائه المشتركة. أما خياراته واتفاقاته فلهن بطورفه فإذا تغيرت الظروف تغيرت الخيارات. على أننا نحب أن نؤكد على أن العيش المشترك مقدس وكل ما يوفر لهذا العيش المشترك التعبير عن إرادته الحرة سندافع عنه ونشارك فيه تحت أي مسمى.

- قلت: أما ونحن نتحدث عن العيش المشترك فهل أنت مع الدور الذي تنهض به المرجعيات الدينية في لبنان، ما خطره، وما مدى صلة هذا الدور بالديمقراطية..؟

قال: إن دور المرجعيات الدينية هو ديني بالدرجة الأولى. ولقد وجدت نفسها مضطرة بغرض حماية الوطن أو حماية ما تمثله على أرض الوطن للمشاركة في التعبير السياسي بعد أن غيب الإستزلام دور القيادات السياسية والوطني. ولو أن لبنان حظي بديمقراطية حقيقية وممثلين حقيقيين لإرادة شعبه الوطنية لما اضطرت المرجعيات للتدخل في الحياة السياسية ولاقتصر دورها على الجانب الإيماني من الحياة وسيكون ذلك حقاً لها. على أي حال، فإن تصحيح الحياة الوطنية سياسياً سوف يصحح الأمور ويعطي ما لله وما لقيصر لقيصر.

- قلت: وماذا عن الدور السياسي للأمن، هل تفره أم ترفضه..؟

قال: إن العنوان الذي وضعته لهذه الحالة يتلخص فيما يلي: لا دور أمينياً للأحزاب السياسية، ولا دور سياسياً للمؤسسات الأمنية. السياسة تمثّل للشعب وسلطته. الأمن وظيفة من وظائف السلطة السياسية تخضع للقرار السياسي ولا تخضعه، يسيرها ولا تسيرها. طبعاً لا إلغاء للمؤسسات الأمنية بل جعلها أداة وطنية لا سلطة سياسية.

- قلت: لننتقل الآن إلى موضوع الفلسطينيين في لبنان الذي يثير كثيراً من الخلاف والمخاوف. هل أنت مع التوطين أم لا ولماذا، فإن لم تكن مع التوطين فهل أنت مع منح الفلسطينيين حقوقاً إنسانية بحيث يستطيعون التنقل والبحث عن حلول لمشكلاتهم..؟

قال: موضوع التوطين خارج أي بحث مهما كانت مغرباته وأسبابه. كلنا يعرف أن العالم اليوم ينقسم إلى نوعين: بلاد استيطان تتسع أرضها للمزيد من المستوطنين ونموذجها أميركا وكندا وأستراليا، وبلاد هجرة تفتقر إلى التوازن بين الأرض والسكان ونموذجها لبنان. لا أدل على ذلك من وجود أربعة عشر مليون لبناني في الخارج اضطرتهم ظروف الحياة وضيق موارد الأرض ومساحتها للهجرة بحثاً عن الرزق، فهل يتوجب على بلد يهاجر أبناؤه استيعاب مواطنين آخرين على حساب مواطنيه..؟

يبقى الموضوع الآخر بجوانبه الإنسانية والسياسية. إن منح اللاجئين في لبنان وثائق مرور موقته تتيح لهم السفر والتنقل هو ضرورة سياسية لأن كثيراً منهم سوف يجد الفرصة للانتقال والاستيطان في الخارج، أي إننا نساهم بذلك في منع التوطين في لبنان. هذا من ناحية، أما من الناحية الأمنية فإن توفير شروط إنسانية للاجئين سوف يحرقهم من ظروفهم الخاصة التي تجعل استخدامهم السلبى ممكناً. إن الفلسطينيين لاجئ وهو غير مسؤول عن ظروفه. إنها مسؤولية كل العرب والمجتمع الدولي، من هنا فإن المساهمة في الحل هي في توفير الظروف الإنسانية لتقلهم وانتقالهم، وفي منع تئويرهم ضد المجتمعات التي منحتهم حق اللجوء. وفي قناعتنا فإن قيام دولة فلسطينية، وستقوم في نهاية المطاف، سوف يساهم في الحل بمنحهم جوازات سفر وطنهم وتيسير انتقالهم للاستقرار في أرضهم أو في مواطن تتسع للهجرة لا في مواطن تضيق بأبنائها.